

مجلس الأمن

السنة الخامسة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨٧٢٨**

الخميس، ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٢٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد بيكستين دو بوستوريفا	(بلجيكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إستونيا	السيد يورغنسون
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد سيهاب
	تونس	السيد بن سليمان
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كينغ
	الصين	السيد جانغ جون
	فرنسا	السيدة غيغن
	فييت نام	السيد دينه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كلاي
	النيجر	السيد أباري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد باركن

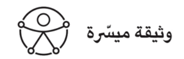
جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2020/124)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2020/124)

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد مانكيور ندياي، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ والسيد ماتياس بيرتينو ماتوندو، الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي ورئيس مكتب الاتحاد الأفريقي في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ ومعالي السيد أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ ومعالي السيد عمر هلال، الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة، الذي سيتكلم بصفته رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام.

ويشارك السيد ماتوندو عن طريق التداول بالفيديو من الخرطوم.

وبما أن لدينا اليوم أربعة من مقدمي الإحاطات الإعلامية – وهو عدد مرتفع بشكل غير عادي – أود أن ألتمس تعاونهم في محاولة إبقاء الإحاطات الإعلامية في حدود زمنية معقولة. وسنحاول تغطية جميع الإحاطات الإعلامية في غضون ٣٠ دقيقة، لذلك أود أن أطلب من كل مقدم إحاطة إعلامية أن يُوجز قدر الإمكان.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2020/124، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

أعطي الكلمة الآن للسيد ندياي.

السيد ندياي (*تكلم بالفرنسية*): يسرني أن أقدم إلى المجلس، في مطلع هذا العام، تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2020/124).

وكما يعلم المجلس، فإن هذا العام نقطة تحول هامة بالنسبة للرجال والنساء في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذين سيذهبون، ابتداء من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، إلى صناديق الاقتراع لانتخاب قادتهم.

ومع ذلك، وقبل أن أتكلم عن العملية الانتخابية، أود أن أُطلع المجلس على تحليل موجز للتطورات السياسية والاقتصادية والأمنية الرئيسية التي حدثت في الأشهر الأخيرة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

احتفل البلد في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩ بالذكرى السنوية الأولى للتوقيع على الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى بين الحكومة و ١٤ جماعة مسلحة. وكان ذلك الاحتفال فرصة للنظر إلى الوراء لتدارس التقدم المحرز ومعالجة التحديات التي تواجه تنفيذ اتفاق السلام.

ومن بين الخطوات البارزة التي اتخذت، أود أولا أن أشدد على أن الحكومة الشاملة للجميع التي انبثقت عن اتفاق السلام لا تزال قائمة وتؤدي وظائفها وعلى أن الأطراف الموقعة أكدت من جديد التزامها بهذا الإطار، ولكن هناك بطبيعة الحال العديد من الصعوبات. وأود أن أشير أيضا إلى الانخفاض الكبير في العنف ضد السكان المدنيين؛ وبسط سلطة الدولة

تدريجياً وباستمرار، بما في ذلك تعيين جميع المحافظين في جميع محافظات البلد الـ ١٦؛ والانتشار المستمر للقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وقوات الأمن الداخلي، بما في ذلك في المناطق التي كانت غائبة عنها من قبل. وتستمر عملية نزع السلاح في غرب البلد، فيما أُحرز تقدم أيضا في إنشاء وحدات الأمن المختلطة الخاصة، على النحو المنصوص عليه في اتفاق السلام. ففي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، أكمل أوائل المجندين في وحدات الأمن المختلطة الخاصة تدريبهم في بوار وهم ينتظرون النشر. ومع ذلك، لا يزال يتعين التصدي للعديد من التحديات اللوجستية والسياسية قبل تفعيل هذه الوحدات.

ويمكننا أيضا أن نشيد بالتقدم المحرز في مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز العدالة الانتقالية. وعلى الرغم من بعض التحديات الهيكلية في الإدارة القضائية وإدارة السجون، تواصل الولايات القضائية عملها بدعم تقني ولوجستي من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث تعقد جلسات محاكمات جنائية بصورة منتظمة إلى حد ما. وأرحب بإدانة ٢٨ شخصاً في ٧ شباط/فبراير بتهم الضلوع في أعمال العنف التي ارتُكبت في بانغاسو في عام ٢٠١٧، بما في ذلك في قتل ذوي الخوذ الزرق. ومن جانبها، تواصل المحكمة الجنائية الخاصة تحقيقاتها القضائية في قضايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتنظر في القضايا المتعلقة بالمذابح التي ارتُكبت ضد المدنيين في منطقة باوا في عام ٢٠١٩ على يد أعضاء حركة ”العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار“ المسلحة.

وعلاوة على ذلك، فإن مشاريع القوانين الرئيسية المتوخاة في اتفاق السلام معروضة الآن على البرلمان، بما في ذلك مشروع القانون المتعلق بمركز الرؤساء السابقين ومشروع القانون المتعلق بالأحزاب السياسية والمعارضة ومشروع قانون إنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة. وبمجرد اعتماد تلك القوانين – التي نأمل اعتمادها في الأسابيع المقبلة – فإنها ينتظر أن تُسهم في تهيئة بيئة سياسية سلمية وأن توفر للجماعات المسلحة بدائل سياسية لتحقيق مطالبها. ويُنتظر أن توفر لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة إطار المصالحة الذي طال انتظاره والذي سيتيح الاستماع إلى أصوات ضحايا الأزمة وحصولهم على تعويضات عن الضرر الذي لحق بهم.

وبينما ينتظر الضحايا الحصول على تعويضات، يأمل أبناء شعب أفريقيا الوسطى، الذين تركت سنوات النزاع بصمتها عليهم، أن يتمتعوا بثمار السلام في أقرب وقت ممكن. ولهذا السبب، أود أن أثني على التقدم الاقتصادي الكلي المسجل في جمهورية أفريقيا الوسطى في عام ٢٠١٩ وآفاق النمو الواعدة لعام ٢٠٢٠ والتقدم المحرز في تنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام. ونأمل أن يزيد هذا الأثر الاقتصادي وثمار السلام من إمكانية حصول السكان على الخدمات العامة الأساسية في جميع أنحاء البلد، وبالتالي تشجيع حدوث تحسن تدريجي في الحياة اليومية لسكان جمهورية أفريقيا الوسطى.

(تكلم بالإنكليزية)

وكما نعلم جميعا، فإن إبرام اتفاق سلام لا يعني أن السلام قد تحقق. بل هو خطوة إلى الأمام في عملية طويلة محفوفة أحيانا بالمزالق. وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز في تنفيذ اتفاق السلام، لا تزال هناك عدة تحديات. ويشمل ذلك الانتهاكات المستمرة لاتفاق السلام من جانب بعض الجماعات المسلحة، التي استمرت خلال العام المنقضي في احتلال المباني الإدارية وتحصيل ضرائب غير قانونية وتوسيع مناطق نفوذها. وعلى الرغم من تحسن الحالة الأمنية العامة في البلد، لا تزال هناك جيوب من عدم الاستقرار، وذلك أساسا بسبب الاشتباكات بين الجماعات المسلحة المتنافسة على الأراضي والموارد. وتشكل هذه الاشتباكات تهديدات خطيرة لحماية المدنيين، كما أنها أدت إلى تصاعد التوترات بين القبائل في مواقع مثل بيراو وبريا

وأليداو. ولا تزال هذه التطورات الأمنية في الشمال تشكل مصدر قلق كبير. وأدت الاشتباكات العرقية في بيراو بين أعضاء الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى من فصيل رونغا وعناصر حركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة، المشكلة أساسا من أبناء قبيلة كارا، إلى إضعاف الحالة الأمنية والإنسانية في ذلك الجزء من البلد.

(تكلم بالفرنسية)

واستجابة لهذه التطورات المثيرة للقلق، اضطرت البعثة لاعتماد موقف قوي لكبح محاولات غزو بلدة بيراو من قبل الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى ولاتخاذ تدابير لحماية السكان المدنيين، تمشيا مع ولايتها. وحتى بينما أتكلم، تُبذل جهود وساطة لوقف الأعمال العدائية بين الأطراف المتحاربة. وأدين بشدة استئناف الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى وحركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة للقتال في انتهاك صارخ لاتفاق السلام. وأود أيضا أن أدين الدعوة العلنية إلى العنف ضد بعثة الأمم المتحدة، التي أطلقتها الجبهة الشعبية في نديلي، حيث جرى حشد السكان لغزو معسكر البعثة. وهذا الأمر غير مقبول مطلقا لأنه ينطوي على استخدام النساء والأطفال كدروع بشرية لمحاصرة معسكر البعثة وعرقلة عملياتها. وأشجب أيضا التوسع غير القانوني لحركة الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في أقصى جنوب شرق البلد وفي مبومو العليا وبعض المحليات في الغرب. وشنت البعثة مؤخرا عملية عسكرية لوقف هذا التوسع ولن تدخر وسعا لوقف العنف وحماية المدنيين. وأحث المجلس، من جانبه، على النظر في اتخاذ تدابير قوية ضد جميع الذين يواصلون عرقلة تنفيذ اتفاق السلام.

ولم تقلل هذه الأنباء القاتمة من الميدان من تصميم البعثة على تنفيذ الولاية التي أناطها بها المجلس. ونواصل، مع الضامنين والميسرين لاتفاق السلام، فضلا عن الشركاء الدوليين الآخرين، اتخاذ جميع الخطوات اللازمة، ولا سيما لحماية المدنيين ودعم الأطراف في تنفيذ اتفاق السلام ودعم التحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية للفترة ٢٠٢٠–٢٠٢١ – وهي خطوة هامة في تعزيز المؤسسات الديمقراطية في البلد وسيادة القانون.

ومع اقتراب موعد تلك الانتخابات، ظهرت ديناميات سياسية جديدة، لا سيما مع عودة الرئيسين السابقين بوزيزي وجوتوديا من المنفى. وقد أبدى كلاهما وأكدا مجددا رغبتهما في الإسهام في تحقيق السلام والاستقرار وإجراء انتخابات سلمية، وهو أمر جدير بالترحيب. وأود أن أشيد بالرئيس فوستان آركَنج تواديرا على روحه المنفتحة ودخوله في مشاورات مع الرئيسين السابقين ورئيس الوزراء من أجل ضمان بيئة سياسية سلمية.

ومن الضروري أيضا ضمان شمولية تلك الانتخابات عن طريق السماح للاجئين بالتصويت وزيادة مشاركة النساء كمرشحات وناخبات. وعلاوة على ذلك، فإن إنشاء إطار للتشاور مع الأحزاب السياسية، على اختلاف مشاربها، والمجتمع المدني والسلطات العامة، والذي عقد اجتماعه الأول في ١٧ شباط/فبراير، جدير بالترحيب لأنه يبشر بالخير فيما يتعلق بالإدارة التوافقية للعملية الانتخابية.

بيد أن الانتخابات لا يمكن أن تجرى إلا إذا قدم المجتمع الدولي كل ما يلزم من دعم تقني ولوجستي ومالي. وعلى الرغم من تعبئة ما يقرب من نصف الموارد اللازمة لإجراء الانتخابات في غضون الإطار الزمني الدستوري، فإن ثمة حاجة ملحة إلى صرف جميع الأموال المتعهد بها في أقرب وقت ممكن وتعبئة الموارد الناقصة. وأناشد على وجه الاستعجال جميع شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى الوفاء بالتزاماتهم وتقديم الاشتراكات غير المسددة، وأطلب دعم المجلس لتحقيق تلك الغاية. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام على الدعم المتجدد الذي تقدمه مؤسسته لتحقيق الاستقرار في البلد، وهو ما أظهره خلال زيارته إلى بانغي في الأسبوع الماضي. ولا شك في أن دعواته ستعزز دعواتي إلى تمويل الانتخابات.

في الختام، أود أن أشيد ببلدان المنطقة التي حشدت قواها لتنشيط تعاونها مع جمهورية أفريقيا الوسطى، مما أسهم في جهود تحقيق الاستقرار والسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأثني أيضا على تصميم الحكومة وإرادتها السياسية على تعبئة جميع القوى لكفالة النجاح الكامل لتنفيذ اتفاق السلام وإجراء الانتخابات المقبلة، التي ستفتح فصلا جديدا في تاريخ البلد. وأعلم أن رجال ونساء جمهورية أفريقيا الوسطى سيتمكنون دائما من التعويل على إحسان مجلس الأمن ودعمه.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد ندياي على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد سكوغ.

السيد سكوغ (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني حقا أن أقدم إحاطة إلى مجلس الأمن باسم الاتحاد الأوروبي.

واعتبارا من اليوم، مر ١٢ شهرا منذ توقيع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى و ١٤ جماعة مسلحة للاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى في بانغي. ويعرض تقرير الأمين العام (S/2020/124) صورة واضحة عن الإنجازات التي تحققت في تنفيذ عملية السلام فضلا عن التحديات المتبقية.

وسأركز على المجالات التي يرى الاتحاد الأوروبي اشتداد الحاجة فيها الآن إلى العمل بعزم من جميع أصحاب المصلحة. واسمحوا لي أن أذكر ما نعتبره تطورات إيجابية.

أولا، هذا هو الاتفاق الوحيد من بين الاتفاقات العديدة السابقة في جمهورية أفريقيا الوسطى الذي لا يزال قائما. وليس هذا بالإنجاز البسيط، وعليه يتعين توطيده وينبغي الحفاظ على الثقة في الاتفاق وتعزيزها. وأفضل طريقة لتحقيق ذلك هي تنفيذه بفعالية. ويرجع الفضل في هذه النتيجة إلى حد كبير إلى تصميم الرئيس تواديرا وحكومته على الحفاظ على روح الشجاعة والمصالحة.

ونرحب باتباع نهج الاسترضاء في معالجة مسألة عودة الرئيسين السابقين إلى البلد. فلا بد أن يشاركا في العملية. ونشيد أيضا بمواصلة الحكومة الحوار مع أصحاب المصلحة الآخرين، بمن فيهم المسؤولون الرفيعو المستوى والجماعات المسلحة والمنطقة. ويساعد عقد لجان مشتركة ثنائية مع جيران جمهورية أفريقيا الوسطى في بناء الثقة وتوطيد السلام.

ونشهد تقدما أيضا في إنشاء الوحدات الأمنية المختلطة الخاصة التي تتلقى دعما كبيرا من الاتحاد الأوروبي. ونشهد أولى العلامات المشجعة على عودة سلطة الدولة إلى بعض المناطق، ومع التقدم المحرز في نشر القوات المسلحة الوطنية، ينبغي أن نكفل تلقي العملية للدعم اللازم لكي تكون مستدامة وذات مصداقية. وينبغي لجميع أصحاب المصلحة أن يكونوا قد أدركوا الآن أن اتفاق بانغي، على الرغم من عيوبه، لا يزال الإطار الوحيد المشترك للسلام القابل للتطبيق، ويمكن للجميع بموجبه – بمن في ذلك الموقعون والميسرون والمجتمع المدني والجهات الفاعلة السياسية وشركاء البلد – أداء دور في تنفيذه.

(تكلم بالفرنسية)

واسمحوا لي أن أتكلم اليوم أيضا عن الخطوات المقبلة والتحديات التي يجب أن نواجهها. فبعد مرور عام على توقيع الاتفاق، لا تزال هناك عدة جماعات مسلحة لا تفي بالتزاماتها. ومما يؤسف له أن أعمال العنف التي اندلعت يوم الأحد في بيراو بين جماعتين مسلحتين لم تكن حادثة منفردة، بل كانت عملية مخطط لها لتقويض اتفاق السلام. وفي نهاية المطاف، يشكّل السكان المحليون الضحايا الرئيسيين وتُمنع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني من الاضطلاع بعملها.

ولا شيء يبرر ذلك العنف. وعليه، يحث الاتحاد الأوروبي الأطراف على الوفاء بالتزامها، كما ندعو الحكومة وضامني اتفاق بانغي وميسريه إلى العمل والنظر بجدية في فرض جزاءات على المسؤولين عن تلك الأعمال. فلا بد من إنهاء هذه الحالة

غير المقبولة. والعنف أيضا نتيجة لثقافة الإفلات من العقاب التي استمرت لفترة طويلة جدا. ويجب مواصلة مكافحة الإفلات من العقاب والتركيز على تحقيق العدالة. وهذا أحد الأحكام الرئيسية للاتفاق، وهو أمر بالغ الأهمية لدعم السكان.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتنفيذها بالتزامن مع إنشاء الوحدات الأمنية المختلطة الخاصة. وفي ذلك الصدد، يجب اتباع المعايير المحددة للتسريح ونزع السلاح والتحقق والتدريب بحذافيرها. وللأسف، نلاحظ أن بعض الجماعات المسلحة لا تفي بتلك المعايير، على الرغم من أنها محددة بشكل جيد. وبدلا من وفاء العديد من القادة باالتزاماتهم، يحاولون إعادة التفاوض على الشروط. ومرة أخرى، نحث ضامني الاتفاق وميسريه على اتخاذ ما يلزم من التدابير المناسبة.

(تكلم بالإنكليزية)

وهذا يقودني إلى الحديث عن دور الاتحاد الأوروبي. إننا ملتزمون بالعمل مع جمهورية أفريقيا الوسطى، حكومة وشعبا، وجميع أصحاب المصلحة الآخرين. ويتضح التزامنا جليا أيضا في دعم الاتحاد الأوروبي الكبير للانتخابات المقبلة. وسيتوفر الاتحاد الأوروبي ما يقرب من نصف الميزانية المقدرة للانتخابات ويخطط لنشر خبراء في مجال الانتخابات. ونأمل أن تحذو الجهات المانحة الأخرى حذونا، ونكرر النداء الذي وجهه في وقت سابق الممثل الخاص للأمين العام في ذلك الصدد. وهو أن الانتخابات ضرورية لتعزيز الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية. وتأجيلها ليس خيارا. ويجب على القادة السياسيين التحلي بروح المسؤولية عن طريق الإسهام في عملية انتخابية سلمية وشفافة وشاملة للجميع.

وبالمثل، لا يزال الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى فيما يتعلق بالأمن واللوجستيات يتسم بأهمية بالغة. وينبغي احترام الجدول الزمني الدستوري.

ويعمل الاتحاد الأوروبي على نشر بعثة مدنية – البعثة الاستشارية للاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى – لدعم إصلاح قوات الأمن الداخلي ونشرها. وستكمل البعثة الاستشارية للاتحاد الأوروبي العمل القيم الذي تضطلع به بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتواصل بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى العمل بشفافية وتنسيق وتماسك كاملين مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وغيرها من الجهات.

وأود أن أضيف بضع كلمات أخيرة أؤكد بها من جديد التزامنا بشراكة فعالة مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، كما يتضح من أمور منها بعثتنا الثلاثية المشتركة الرفيعة المستوى إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. وأود أن أشدد على أن حملات التلاعب والتضليل التي شنت مؤخرا ضد الشركاء الدوليين في البلد، ولا سيما ضد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، تثير قلقا بالغا لدينا. وأود أن أكرر الإعراب عن تأييدنا الكامل لعمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة وأن أشيد بالممثل الخاص للأمين العام، الموجود هنا اليوم.

وبمقدور جمهورية أفريقيا الوسطى أن تصير قصة نجاح للمجلس، والأهم من ذلك، لشعب البلد نفسه، ولكن ذلك سيتطلب أن نظل متحدين وملتزمين ومستنفرين.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد سكوغ على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد ماتوندو.

السيد ماتوندو (*تكلم بالفرنسية*): أود، بصفتي الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي ورئيس مكتب الاتحاد الأفريقي في

جمهورية أفريقيا الوسطى، أن أعرب عن عميق امتناني لإتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة أعضاء مجلس الأمن، الذين يبدون مرة أخرى اهتمامهم المستمر بالمسائل المتصلة بالسلام والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة دون الإقليمية لوسط أفريقيا.

وفي شباط/فبراير، احتفلنا بتفاؤل حذر بالذكرى السنوية الأولى لتوقيع الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. فبعد اثني عشر شهرا من توقيع الاتفاق، لم نبالغ في مظاهر البهجة في الاحتفال الذي أقيم في بانغي، والذي حضره الأطراف الموقعة وأعضاء الحكومة ومؤسساتها، وضامنو الاتفاق وميسروه، والرئيسان السابقان لجمهورية أفريقيا الوسطى – الذين جاؤوا جميعا ليشهدوا تلك اللحظة التاريخية للإعراب عن التزامهم بتحقيق السلام والمصالحة الوطنية.

وبعد مرور عام على تنفيذ الاتفاق، يسرني أن أدلي بالبيان التالي مُذكرا بالتقدم المحرز والتحديات العديدة التي لا يزال يتعين مواجهتها في إطار اتفاق السلام.

وفيما يتعلق بالتقدم المحرز إزاء مسألة تشكيل الحكومة، من المهم بمكان تسليط الضوء على إنشاء كيانات مختلفة لتنفيذ الاتفاق ورصده، وتشكيل حكومة شاملة للجميع، وفتح حوار دائم مع الجماعات المسلحة، وتنفيذ تدابير أمنية محددة تتعلق بإطلاق الوحدات الأمنية المختلطة الخاصة في الغرب، وصياغة عدة مشاريع قوانين يتوخاها الاتفاق وإحالتها إلى الجمعية الوطنية للاعتماد، والعودة التدريجية لسلطة الدولة في جميع أنحاء البلد، وبدء الأعمال التحضيرية للعملية الانتخابية، بما في ذلك تحديث الخريطة الانتخابية للبلد، وإطلاق العديد من المشاريع ذات الأثر الاجتماعي في إطار الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام، فضلا عن التحديث التدريجي للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وقوات الأمن الداخلي.

وفيما يتعلق بالتقدم المحرز بشأن الجماعات المسلحة، فإن الأمر يتعلق بتخليها عن رغبتها في تقسيم أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى، والاعتراف بسلطة الدولة ومؤسساتها، وانضمام بعض الجماعات إلى عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتشغيل الوحدات الأمنية المختلطة الخاصة فضلا عن إخلاء المباني الإدارية التي تسيطر عليها بعض الجماعات المسلحة.

وبصفة عامة، مع توقيع وتنفيذ الاتفاق، نلاحظ حدوث تحسن في الحالة الأمنية، وانخفاضا في مستوى أعمال العنف وزيادة في حرية حركة البضائع والأفراد. ومع ذلك، لا يزال هناك العديد من التحديات لأن غالبية الجماعات المسلحة لم تلق بعد أسلحتها، وتواصل احتلالها للأراضي واستغلال الموارد الطبيعية على حساب الدولة. وعلاوة على ذلك، لا تزال بعض الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق تشارك في الاشتباكات في محاولة للسيطرة على مناطق في داخل البلد. وهذه هي حالة الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، وحركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة في فاكاغا، في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى. وتحولت الاشتباكات بين الجماعات المسلحة في الشمال الشرقي إلى صراع بين القبائل، وهو أمر، رغم أنه معقد، يحتاج إلى حل عاجل.

وبشكل عام، ورغم التقدم الذي أحرز خلال العام الماضي، إلا أنه لا يزال يتعين عمل الكثير فيما يتعلق بالانتخابات التشريعية والرئاسية المترابطة في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١. وفي هذا الصدد، يجب أن يفي الموقعون على الاتفاق بالتزاماتهم المترتبة عليهم بالكامل من أجل تهيئة الظروف المواتية لتنظيم الانتخابات. وخلال العام الماضي منذ توقيع الاتفاق، جرى حث الموقعين بقوة على التقيد بالتزاماتهم. ودعا الذين حضروا مناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الأولى لتوقيع الاتفاق، إلى تطبيق الجزاءات المفروضة بموجب المادة ٣٥، وطالبوا بأن نكون حازمين مع أي طرف ينتهك الاتفاق. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بتقارب آراء المجتمع الدولي وإجماعه، الذي اغتنم الفرصة، في الذكرى السنوية الأولى للاتفاق، ليؤكد من جديد استعداده

لمساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى على ضمان إجراء الانتخابات في غضون المواعيد الدستورية، واستعداده لتعبئة الموارد المالية والوسائل التقنية لتحقيق هذا الهدف.

لا تزال الحالة الأمنية مقلقة، لا سيما بالنظر إلى الاشتباكات بين الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى وحركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة، من أجل السيطرة على بيراو. وفي الأسبوع الثاني من شهر شباط/فبراير، قامت قوات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، بالتعاون مع القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، بصد مقاتلي الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى الذين دخلوا بيراو. ورغم أن الحالة في بيراو تحت السيطرة، إلا أن التوترات لا تزال عالية في شمال شرق البلد، بما في ذلك في بريا ونديلي. وتتطلب هذه المناطق اهتماما كبيرا من جانب الميسرين والضامنين ومختلف الشركاء العاملين من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نعترف بأن الوضع الإنساني خطير في المناطق الثلاثة وهي بيراو ونديلي وبريا. وعلى الرغم من جميع الصعوبات، التي تشكل مصدر قلق فيما يتعلق بتهيئة الظروف المناسبة لإجراء انتخابات حرة وذات مصداقية، تستمر الجهود المبذولة لتنفيذ جميع جوانب اتفاق السلام، الذي يعد أفضل إطار سياسي لتحقيق استقرار الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولهذا السبب، افتتحت الجمعية الوطنية دورة استثنائية أمس، ١٩ شباط/فبراير، لاستعراض واعتماد مشاريع النصوص المتوخاة في اتفاق السلام المتعلقة بمركز رؤساء الدولة السابقين، وميثاق الأحزاب السياسية، ووضع المعارضة، ولجنة الحقيقة والعدالة وجبر الضرر والمصالحة، وقانون البلديات وغيرها.

ومن المؤكد أن الدورة السابعة للجنة التنفيذية لرصد الاتفاق، المقرر عقدها في ٢٨ شباط/فبراير، لن تساعدنا على تقييم عمل اللجنة فحسب، بل وستبين لنا في المقام الأول جميع التحديات المتبقية في تنفيذ الاتفاق. ونؤكد الدور الذي يجب أن تؤديه بلدان المنطقة دون الإقليمية للمساعدة في استقرار الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، لا سيما وأن الصراع يمكن أن ينتقل بسهولة إلى بقية وسط أفريقيا.

ومن المهم التأكيد على التعاون والتنسيق النشطين للغاية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، على النحو الذي أبرزه رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد موسى فكي محمد، والأمين العام السيد أنطونيو غوتيريش خلال افتتاح مراسم الدورة العادية الثالثة والثلاثين لجمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، التي عقدت قبل بضعة أيام في أديس أبابا. لقد كان هذا التعاون عامل إدماج وحفز لتنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ويجب الترحيب به والحفاظ عليه. وبالمثل، لا تزال مواءمة المواقف فيما بين الأطراف الأخرى في عملية السلام وإعادة الإعمار في جمهورية أفريقيا الوسطى تشكل تحديا كبيرا.

لقد قدمت لمحة موجزة عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، والجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي. إن الحالة تستحق اهتمام المجلس، ولا سيما فيما يتعلق بالمخاوف من عدم تحسن الحالة الأمنية، وتأمين العملية الانتخابية، وتمويل الانتخابات، وضمان وفاء الأطراف بالتزاماتها المترتبة عليها، وإنفاذ نظام الجزاءات، وإجراء الانتخابات بما يتماشى مع المواعيد الدستورية، وإطلاق مشاريع اجتماعية كفوائد السلام، ووضع آليات لاستيعاب وإعادة توجيه مقاتلي الجماعات المسلحة السابقين نحو أنشطة اجتماعية أكثر فائدة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد ماتوندو على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد هلال.

السيد هلال (*تكلم بالفرنسية*): بوصفي رئيسا لتشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام، يسرني للغاية

الإشادة بالممثل الخاص للأمين العام، ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، السيد مانكور ندياي، على إحاطته المفصلة عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأشكره بحرارة وفريقه بأكمله على حسن ضيافتهم ودعمهم خلال زيارتنا إلى بانغي، في الفترة من ١١ إلى ١٤ شباط/فبراير.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الفريق بالا كيتا، قائد العنصر العسكري في البعثة. وأعتقد أن جلسة مجلس الأمن اليوم ستكون الأخيرة له بهذه الصفة. لقد اضطلع وأنجز مهمته بكل طاقة وتفان وكفاءة ومهنية. هذا ما سمعت عندما كنت في بانغي. وأود أن يعرف أننا ممتنون للغاية لأن المهمة في بانغي ليست بالسهلة.

لقد أرسل إليكم تقرير مفصل عن هذه الزيارة، سيدي الرئيس، في وقت سابق اليوم. لذلك سأقتصر في بياني على تناول ثلاث نقاط.

تتعلق أولاها بالانتخابات. حيث ستكون الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية القادمة، المقرر أن تبدأ في شهر كانون الأول/ديسمبر، حاسمة بالنسبة لمستقبل البلد. لقد أعرب كل من تحدثت إليهم خلال زيارتي، بمن فيهم رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، ورئيس الوزراء، وأعضاء مجلس الوزراء، وممثلو مؤسسات جمهورية أفريقيا الوسطى والمجتمع المدني، عن التزامهم الثابت بالإجماع بإجراء انتخابات حرة وشفافة وذات مصداقية وشاملة للجميع، في إطار المواعيد النهائية الدستورية المحددة. غير أن تنظيم ونجاح تلك الانتخابات سيعتمد على عدة عوامل.

أولاً، يُدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تمويل الانتخابات، وهو يقدر أن هناك حاجة إلى ٤١,٨ مليون دولار. وحتى الآن، لا يزال ينقصنا ٢٠ مليون دولار. وأشكر الاتحاد الأوروبي، الذي تعهد بتقديم ١٧ مليون دولار، وكذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي قدم كل منهما مليوني دولار. ويجب أن تحترم الأعمال التحضيرية للانتخابات الجدول الزمني الذي حددته المحكمة الدستورية. وقد بدأت تلك الأعمال، ولكن هناك حاجة ماسة إلى الأموال. لذلك، أعتزم مواصلة عملي مع شركائنا في جمهورية أفريقيا الوسطى، في محاولة لتأكيد أهمية صرف الأموال في أسرع وقت ممكن. ويسعدني أن أعلن أن المملكة المغربية تخطط للمساعدة في تمويل الانتخابات، كما فعلت في عام ٢٠١٥. وسيتم الإعلان عن مساهمتها الإجمالية قريبًا.

ثانيا، شددت خلال اجتماعاتي العديدة على أهمية إجراء انتخابات شاملة للجميع، مشجعا الحكومة على ضمان مشاركة المشردين داخليا واللاجئين. وقد لاقت تلك الدعوة قبولا حسنا لدى جميع محاوري الذين التزموا، من دون استثناء، بذلك الهدف. وينطبق ذلك الهدف أيضا على النساء والشباب، الذين لا يدركون بالقدر الكافي أهمية تلك العملية، كما يتبدى من انخفاض معدل تسجيل هذه الشريحة السكانية. ولذلك فإن جهود التعبئة تكتسي أهمية بالغة.

ثالثا، وضعت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى الصيغة النهائية لخطة أمنية للانتخابات، وقد قُدمت إلى السلطات الوطنية. وستكون فترة ما بعد الانتخابات بالغة الأهمية وتتطلب رصدا وثيقا إذا أردنا توطيد المكاسب التي تحققت.

وتتعلق نقطتي الثانية بتنفيذ الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي يتقدم باطراد، على الرغم من عدم تنفيذ العديد من الأحكام بعد. ويدرك جميع أصحاب المصلحة، في الواقع، أنه لا بديل للاتفاق. وكما بين الممثل الخاص للأمين العام، فقد وُضعت الصيغة النهائية لتشريعات هامة منصوص عليها في الاتفاق، مثل التشريعات المتعلقة بالأحزاب السياسية واللامركزية ومركز رؤساء الدولة السابقين، وسيتم اعتمادها قريبا. وبالإضافة إلى ذلك، اعتُمدت سياسة قطاع العدالة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤.

ويشكل الاستقطاب العرقي المتزايد، ولا سيما بين الجماعات المسلحة – الذي يغذيه استخدام خطاب الكراهية الذي يُنشر من خلال شبكات التواصل الاجتماعي والإذاعة والصحافة المكتوبة – مصدرا للقلق وعاملا مساهما في اضطراب الحالة الأمنية. وإدراكا منها لهذه المشكلة، تعمل البعثة المتكاملة عن كثب مع الحكومة لنزع فتيل ما يمكن أن أسميه قنبلة موقوتة – إذا جاز التعبير – وتدعو إلى الامتثال الهادئ والصارم لاتفاق السلام. وقد أثرت هذه المسألة، بصفتي رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام، مع سلطات الدولة على أعلى المستويات، التي أكدت لي التزامها بذلك الجهد.

وأغتنم هذه الفرصة لأشيد إشادة خاصة بالمجتمع المدني في أفريقيا الوسطى، ولا سيما بممثلي الشباب والنساء. فتوقهم إلى السلام والتزامهم يستحقان التقدير. وينطبق الأمر ذاته على منتدى البرلمانيات. وأُعجبت كثيرا بشجاعة هؤلاء النساء المنتخبات المستعدات للمخاطرة بكل شيء في مواجهة حواجز الطرق العديدة التي أقامتها الجماعات المسلحة من أجل الاضطلاع بولاياتهن. وقد تركت إحدى البرلمانيات تحديدا لدي انطباعا عميقا عندما أكدت لي أنها مستعدة للسفر بدراجة نارية إلى دائرتها الانتخابية التي تبعد أكثر من ٦٠٠ كيلومتر عن بانغي، متحدية كل خطر من أجل زيادة الوعي بأهمية المشاركة في الانتخابات المقبلة.

وتتعلق نقطتي الثالثة بالخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام. فقد أُحرز تقدم كبير على مدى العام المنقضي، كما تم إبرازه في هذا الصباح، في تنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام بدعم معزز من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي، فضلا عن دعم بعثة الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري وشركاء جمهورية أفريقيا الوسطى الثنائيين.

وركزنا على سيادة القانون، نظرا لأهميتها بالنسبة للشعب. ونرحب، في ذلك الصدد، بالحكم الصادر عن محكمة الاستئناف في بانغي، الذي يدين أفراد ميليشيا بانغاسو على تجاوزاتهم في حق السكان المدنيين، وعلى وجه التحديد، في حق ذوي الخوذ الزرق التابعين للأمم المتحدة. فقد حُكم على زعيمين من زعمائهم بالسجن مدى الحياة مع الأشغال الشاقة. ويبرهن الحكم على التقدم المحرز في تعزيز نظام العدالة الجنائية برمته في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وتتابع المحكمة الجنائية الخاصة تحقيقاتها بهدف بدء المحاكمات في أوائل عام ٢٠٢١، ولكنها كذلك تواجه صعوبات في التوظيف والتمويل. وينبغي أن يشجعنا هذا التقدم على مواصلة دعمنا السياسي والمالي والمؤسسي للمحكمة الجنائية الخاصة والنظام القضائي برمته. وفي هذا الصدد، وُضع أيضا مشروع القانون المنشئ للجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة في صيغته النهائية. ويجب علينا أن نكفل أن يحول هذا القانون دون الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

أخيرا، أغتنم هذه الفرصة لأثني على العمل المثالي الذي يقوم به صندوق بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. فقد تمكنت، خلال زياراتي، من أن أرى مباشرة الأثر الإيجابي للمشاريع التي يمولها الصندوق في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأثار إعجابي، في زيارتي الأخيرة، الدور الواضح الذي يضطلع به الصندوق كعامل حفاز في البلد. فمن شأن استثماراته في مشاريع الترحال الرعوي ودعم الوحدات المختلطة ومشاركة الشباب في الحياة السياسية تشجيع الجهات المانحة الأخرى التي ساهمت بما يصل إلى ١٠٠ ضعف المبلغ الذي صرفه الصندوق في البداية.

في الختام، أود أن أشاطر مجلس الأمن بعض الملاحظات.

أولا، ستكون الانتخابات المقبلة لحظة تاريخية وفرصة لتحقيق سلام مستدام في ذلك البلد. وسيكون من المؤسف أن لا نتمكن من ضمان الظروف الملائمة بسبب نقص التمويل، والذي يمكن أن يهدد جهود الأمم المتحدة وتضحياتها واستثمارات المجتمع

الدولي الكبيرة حتى الآن في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولذلك، أضم صوتي إلى صوت صديقي، السيد ندياي، الممثل الخاص للأمين العام، في مناشدة جميع البلدان وشركاء جمهورية أفريقيا الوسطى أن يسهموا من أجل تلبية احتياجات البلد المتعلقة بالميزانية في أقرب وقت ممكن.

ثانيا، تحتاج بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى دعم قوي من مجلس الأمن وإلى موارد بشرية ومالية لتنفيذ القرار ٢٤٩٩ (٢٠١٩)، حتى تتمكن من مواصلة تأمين البلد ودعم الحكومة في الانتخابات وفي تنفيذ الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى والخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام.

ثالثا، إن آليات الرصد القائمة لكل من الاتفاق السياسي والخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام معقدة للغاية وتشكل ضغطا شديدا على الحكومة ذات القدرات المحدودة. ولذلك، سيكون من المستصوب التفكير في كيفية تبسيط عمليات الرصد وزيادة تحسين التنسيق بين الشركاء في المراحل التمهيدية من أجل دعم جهود الحكومة بمزيد من الفعالية والكفاءة.

رابعا، ترمز الشراكة المثالية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى إمكانات الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي. وعلى ذلك، فإنها ينبغي أن تكون نموذجا. وكذلك فإن الشراكة مع المنظمات المالية الدولية أمر بالغ الأهمية وستمكن في نهاية المطاف من تنفيذ العديد من المشاريع الهيكلية.

أخيرا، أود أن أبعث برسالة أمل وبنداء لمواصلة التعبئة دعما لجمهورية أفريقيا الوسطى. لقد قدم المجتمع الدولي بالفعل الكثير من أجل البلد. وعلى الرغم من أن الشعب لا يتمتع بما فيه الكفاية بثمار السلام، فقد تم إرساء الأسس للعودة إلى الاستقرار، شريطة أن يتسنى الحفاظ على مستوى الدعم الحالي.

وإنني على ثقة من أن مجلس الأمن سيواصل إيلاء اهتمامه الكامل لذلك البلد ودعمه سياسيا. فشعب أفريقيا الوسطى، الذي عانى كثيرا، يتطلع الآن بشكل مستحق إلى الاستقرار والسلام والتنمية، وقبل كل شيء، إلى حياة أفضل.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد هلال على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد أباري (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أتقدم بخالص الشكر إلى جميع مقدمي الإحاطات: الممثل الخاص للأمين العام والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة. وأود أيضا أن أشكر سفير المغرب، الذي قدم للتو إحاطة ممتازة عن تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام.

ويشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم جنوب أفريقيا وتونس والنيجر وسانت فنسنت وجزر غرينادين.

تنعقد جلسة اليوم بعد بضعة أسابيع فقط من اتخاذ المجلس، في ٣١ كانون الثاني/يناير، للقرار ٢٥٠٧ (٢٠٢٠)، الذي يجدد نظام الجزاءات المفروض على جمهورية أفريقيا الوسطى، والذي أتبعه في اليوم نفسه تقديم التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى (انظر S/2019/930) في سياق إحاطة قدمتها اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، التي أتشرف برئاستها.

ولا تزال الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى تتحسن، كما يتضح من مختلف الإحاطات التي استمعنا إليها للتو. ولذلك نرحب ترحيبا حارا بالاحتفال في شباط/فبراير بالذكرى السنوية الأولى لتوقيع الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن كل ما أحرزته الحكومة من تقدم في

تنفيذ الاتفاق، مما أدى إلى الحد من العنف وانتهاكات حقوق الإنسان. ولا نزال نشجع حكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى على التنفيذ الكامل للاتفاق السياسي من أجل إخراج البلد من دوامة النزاع.

ونحن مقتنعون بأن الحوار فيما بين أبناء أفريقيا الوسطى هو مفتاح إنهاء الأزمة بدلا من أي دعم آخر يمكن أن تقدمه بلدان المنطقة والمجتمع الدولي. ولذلك نرحب بما اتخذته سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى من خطوات هامة لتعزيز السلام والمصالحة على الصعيدين المحلي والوطني. والانتهاء مؤخرا من إجراءات إنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة جدير بالثناء أيضا. وما من شك في أن هذه الآلية، بمجرد إنشائها، ستساعد شعب جمهورية أفريقيا الوسطى على تحقيق العدالة ليتمكن من الحفاظ على السلام.

ونلاحظ عودة الرئيسين السابقين فرانسوا بوزيزي وميشيل دجوتوديا إلى بانغي، ونأمل أن يسهم وجودهما في البلد في عملية المصالحة الوطنية الجارية وأن يضفي زخما عليها، لا سيما فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق السلام تنفيذا فعالا. ونشيد بالرئيس تواديرا على عقد اجتماع مع الرئيسين السابقين بغية تعزيز السلام والمصالحة.

وباسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس وسانت فنسنت وجزر غرينادين، أود أن أعرب عن دعمنا للحكومة في جهودها الجارية لإعادة بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء الإقليم. وتركز تلك الجهود على الاستعادة الفعالة للمؤسسات الوطنية في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك قوات الدفاع والأمن، ونزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها، وتوطيد الديمقراطية.

وفي ذلك السياق، نود أن نشدد على أهمية تزويد قوات الدفاع والأمن في وسط أفريقيا بالقدرة الكافية على الاضطلاع بولايتها الدستورية. ومن الأهمية بمكان أن يحرز البلد تقدما كبيرا في سياق المعايير التي حددها مجلس الأمن في نيسان/أبريل ٢٠١٩ بغية رفع حظر توريد الأسلحة بصورة كاملة في نهاية المطاف، على نحو ما ترغب فيه سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى.

ونشيد بالحكومة والهيئة الانتخابية الوطنية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والجهات المانحة على بدء الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية المقرر إجراؤها في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ من أجل تعزيز السلام والديمقراطية في البلد. وندعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم اللازم للحكومة لكفالة إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية في غضون الإطار الزمني الدستوري.

ونرحب أيضا بالالتزام القوي والمستمر للاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بوصفهما ضامنين للاتفاق السياسي، بكفالة التنفيذ الفعال للاتفاق من جانب جميع الأطراف.

ونؤكد من جديد دعمنا للدور القيادي الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، لا سيما من خلال تنفيذ اتفاق السلام. وقد أكد الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والأمم المتحدة مجددا أهمية هذا الدور في البيان المشترك الصادر في ٦ شباط/فبراير بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الأولى لتوقيع الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي تلك المناسبة، أكدت المنظمات الثلاث من جديد ضرورة إجراء الحوار بين جميع الجهات الفاعلة المعنية، مشددة بوجه خاص على النقاط التالية: وقف جميع الهجمات على المدنيين وموظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني وإنشاء إطار قضائي لمحاكمة جميع الذين يرتكبون

انتهاكات للاتفاق السياسي أو حقوق الإنسان، فضلا عن الأعمال الإجرامية.

وفي ذلك الصدد، ندعو الجماعات المسلحة إلى ممارسة ضبط النفس واستخدام آليات تسوية المنازعات المنصوص عليها في الاتفاق السياسي لحل خلافاتها. ونحث الجماعات المسلحة غير الموقعة على المشاركة في جميع العمليات السياسية، لا سيما فيما يتعلق بوقف الأعمال العدائية وجميع أعمال العنف والترهيب في جميع أنحاء البلد. وفي الوقت نفسه، نرحب بالتقدم المحرز في محاكمة المتورطين في قتل المدنيين وحفظة السلام حتى يُساءلوا عن أفعالهم أمام المحكمة.

وفي الختام، سيواصل الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس وسانت فنسنت وجزر غرينادين، تمشيا مع نهج الاتحاد الأفريقي، دعم تطلعات حكومة وشعب أفريقيا الوسطى إلى تحقيق السلام والاستقرار وإرساء أسس التنمية المستدامة في البلد.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): لم تعد هناك أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.